



222 72 830 - 222 72 857
maglesalomma@alanba.com.kw

فاكس
• للتواصل: إيميل

أمة
2013

أكد مرشح الدائرة الرابعة للانتخابات البرلمانية سعد الخنفور أن تصويب المسار السياسي يبدأ بحسن اختيار نواب الأمة لكي يكون الطريق ممهدا لإحداث تعاون حقيقي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية يأخذنا إلى استقرار سياسي بعدما سئم أهل الكويت حالة عدم الاستقرار السياسي طوال سنوات طويلة مضت. وقال في حوار مع «الأخبار»: ان الكويتيين محبطون وجوهرة الخليج لم تعد كذلك ولا بديل أمامنا سوى المزيد من العمل الجبار لكي نعوض ما فاتنا، وتوقع الخنفور أن تقترب نسبة التصويت من 50٪، مناشدا الشباب على وجه الخصوص أن يخرجوا بقوة للاقتراع لأن الكويت أمانة في رقابهم ولأنهم إن فعلوا فسيسحسون تركيبة المجلس القادم.

وشدد الخنفور على ضرورة دعم القطاع الخاص وإنصافه وأيد استحداث لجنة للقيم في مجلس الأمة وتحدث عن المشكلة الإسكانية بمرارة وهنا تفاصيل الحوار:

حاوره: مبارك الخالدي

مرشح الدائرة الرابعة خاطب شباب الديرة بقوله: الكويت أمانة في رقابكم فشاركوا بفاعلية لتحسّموا تركيبة البرلمان سعد الخنفور لـ «الأخبار»: أؤيد اقتراحات زيادة الرواتب والقانون يلزم الحكومة بمراجعتها كل 3 سنوات

لدغدغة المشاعر واللعب على عواطفهم من قبل الذين لا يريدون سوى انجاز مصالحهم الخاصة ولو على حساب البلد وأمنه واستقراره، وأنا أبداً لن أكون من هؤلاء مهما حدث، سأؤيد الحكومة وأشجعها متى ما كانت صائبة وساعارضا بقوة متى ما كان هناك ما يستحق المعارضة.

حكومتنا

افتقدت الخطط

الإستراتيجية

الواضحة وعملها

يتسم بعدم

التجانس وأن الأوان

لنهج جديد

المجلس المقبل

مطالب بفتح

ملف خطة التنمية

المليارية لعرف

ماذا جرى وما

سيحدث؟

سئنا حالة

اللااستقرار

السياسية فمجالس

ما بعد التحرير

محلولة أو مبطللة

عدا 92، 96

القطاع الخاص

مغلوب على أمره..

أنصفوه تنطلق

عجلة التنمية

100 ألف ناخب..

و15 سنة فترة

انتظار السكن..

معقول هذا يحدث

في الكويت؟!

أؤيد استحداث

لجنة للقيم فقاعة

عبدالله السالم

شهدت حالة غير

مسيبقة من تديني

الحوار

نعارض من أجل

الإصلاح لا المعارضة

وندمنا الحكومة

متى ما خطت

خطوات صحيحة

في الكويت وباتت القاعة تشهد قلة أدب وما هذا الأسلوب من قيمنا أو عاداتنا أو تقاليدنا، وأن شاء الله من المؤمل ألا تعود مثل هذه المهاترات مرة أخرى لكن أمان للنواب أنفسهم ولابد من تطبيق اللائحة الداخلية لمجلس الأمة كما ينبغي.

إن صورة المؤسسة التشريعية في الكويت بحاجة إلى تنقية؟

● نعم فنحن لدينا في الكويت برلمان كان محل فخر الكويتيين وكان الآخرون يضربون المثل بالكويت وديموقراطيتها وبرلماننا وكنا نعتقد أننا في سبيلنا لكي تصبح الديموقراطية نمط حياة لكن المصالح الخاصة ومحاولات زرع فتيل الأزمة الطائفية وانجرار بعض النواب إلى ذلك جعلنا عندما ننتقل إلى البلدان المجاورة يسألنا الناس هناك: ما الذي يحدث في بلدكم، والحمد لله الأمور الآن كما يبدو إلى تحسن ولا بديل عن تصويب مسار المؤسسة التشريعية لكي تبقى محل افتخارنا دوماً فما هكذا تسورد الإبل بعد أكثر من نصف قرن على كتابة دستور يعتبر من أرقى الدساتير في المنطقة.

أنت شخصياً لم تستدق من عضويتك السابقة في مجلس الأمة؟

● بل استفدت شرف تفعيل الأمانة ومحاولات الإصلاح من خلال المجلس، أما إذا كنت تصعد استفادة شخصية من الحكومة أو من غيرنا فهذا أسير برأس مكشوفة ومن يملك دليلاً على أنني تصلحت ببرزه، والحمد لله كان جل عملي جهاراً نهاراً لا من خلف الستار أو في الكواليس من أجل مصلحة الوطن.

لكن هناك من كانوا يلجأون إليك كواسطة لتدمير مآملناهم؟

● صدقني الناس باتت واعية في الكويت، ونعم هناك من يلجأ إلي لكن من كان يترك بابي مظلوم يسعى إلى الإنصاف أو مواطن مغلوب على أمره أو ما شابه، ولا بأس من ذلك أبداً، فالله تعالى في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه، ورسولنا الأكرم ﷺ أمرنا بأن نحب لغيرنا ما نحب لأنفسنا، فما بالك عندما يكون العبد عضواً في مجلس الأمة والناس اختارته بجر إنصاف ولقننا فيه ومن واجبه إنصاف المظلوم وإعادة الحقوق إلى أهلها ورسم البسمة على شفاه أحد افتقدنا لسبب لا يد له فيه أو لجور وقع عليه.

وهناك من يتهكم بانك حكومي؟

● وهل أصبحت الحكومية تهمة؟ يا أخي البس الأصل في الدستور من التعاون بين السلطتين؟ لا حضيرني شيء ولا يخالجنني أي شعور بالخوف من كلام الناس عندما أؤيد الحكومة في موقف تستحق فيه التأييد، لكن عندما تحيد عن جادة الصواب يكون لي موقف، فنحن لم نصل إلى البرلمان لكي نعارض فقط من أجل المعارضة، بل ننسعي إلى أن تكون معارضتنا بناءة وموضوعية وهادئة، وكثيرة هي الأمور التي كان لنا على صعيدنا وفقه مع الحكومة، إنها حكومة الكويت وليست حكومة دولة معادية حتى يكون من يتعاون معها في فقص الاتهام، لقد حان الوقت لتغيير هذا المفهوم في أذهان البعض الذين يخضعون

تتمنى ونحن نراقب التنمية في بلاد الخليج من عمران ومدن طبية وصحية وصناعية وحرفية أن تلحق بهم وبتنا ندور في حلقة مفرغة والان أرى أن الوقت قد حان لكي نعوض ما فاتنا ويعود بلدنا مرة وجوهرة للخليج كما كان ولكن كما قلت لابد من استقرار سياسي قوامه التعاون بين السلطتين فالشعب محبط ولا بديل عن العمل الجبار في سبيل إزالة آثار هذا الإحباط.

كيف ترى مدى سيادة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين؟

● الأصل وفق الدستور الكويتي أن جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات لكننا مع الأسف الشديد رأينا ما يسمى بفوضى الكسور فكل جهة أو مؤسسة حكومية راحت تنقني ببعض الكسور بطريقة غير دستورية وتقرها بالفعل وهذه سياسة عشوائية إذا استمرت فستكون لها عواقب وخيمة جدا على الأداء الحكومي لأن هذا أسلوب لا يحقق العدالة بين المواطنين ويجعل القطاع الأكبر من المواطنين العاملين في مؤسسات حكومية يشعرون بالظلم والغبن بسبب هذه الإجراءات الانتقائية ولابد من بشمولية في رواتب موظفي الدولة ووضع الأمر في تصابيح الصحيح.

لكن رواتب موظفي الدولة ليست متدنية؟

● يا سيدي هناك قانون ينظم هذه المسألة وينص على ضرورة إعادة النظر في رواتب الموظفين كل ثلاث سنوات وهذا لم يحدث وكما قلت لابد من إلغاء نسبة الكوار الخاصة من قبل ديوان الخدمة المدنية بعد حسسم أمر جميع الكسور الموجودة لديه ومعاملتها ومعاملة الكوار التي تم إقرارها.

هل تؤيد زيادة الرواتب إن؟

● هذا أمر يؤيد معظم أعضاء المجلس السابقين وطالبوا به بحيث تكون الزيادة للمواطنين العاملين في القطاع الحكومي والخاص على السواء بالإضافة إلى رواتب المتقاعدين الذين باتوا يعانون الأمرين بسبب تجمد رواتبهم وعن نفسي حال وصولي إلى مجلس الأمة سوف أؤيد أي مقترحات تصب في هذا الاتجاه.

كيف تنظر إلى القطاع الخاص؟

● القطاع الخاص في الكويت حتى الآن مغلوب على أمره ولابد من إنصافه وإطلاق يده في تنمية البلاد وإسناد دور مهم له في خطة المليارية المقررة بموجب قانون وتفعيل قانون الخصخصة وإنصاف المواطنين العاملين فيه.

هل تؤيد استحداث لجنة للقيم في مجلس الأمة؟

● بالتأكيد فهذا أمر ملح ومطلوب وهو ليس بدعة على الإطلاق فمثل هذه اللجنة موجودة في كثير من برلمانات البلدان العربية في الديموقراطية خصوصا أن لغة الحوار كانت قد تدنت إلى حد كبير تحت قبة عبدالله السالم ووصل الحال إلى تبادل السباب والشتم بل الضرب فيما بين نواب الأمة الذين يفترض فيهم أن يقدموا القدوة لعموم الناس



النائب السابق ومرشح الدائرة الرابعة سعد الخنفور

السياسي اتسمت بالتعددية في الاتجاهات، هذا فضلا عن وجود أصحاب نفوذ قوي وتيارات وتكتلات سياسية وتجار تحالفوا كل مجموعة مع الأخرى وأزهقوا الوطن بالصراعات وتصفية الحسابات وتغليب المصالح الشخصية على المصالح الوطنية وضربوا بالقوانين والدستور خطة واضحة لإدارة البلاد فأراني عرض الحائط وطوله حتى باتت هناك حالة كبيرة من التذمر والإحباط في أوساط الكويتيين الذين تاملوا بين مجلس نوابه يتصارعون فيما بينهم وفيما بينهم وبين الوزراء وبين حكومة غير متجانسة لا نهج لها ولا خطة واضحة لإدارة البلاد فأراني أي إستراتيجية للحكومة منذ سنوات طوال حتى عندما تتغير الحكومات تتشكل من جديد بنفس الألبسة والروح وتكون النتيجة أن كل وزير يعمل في سرية الخاص ويمر عن بقية الوزراء وخير مثال خطة التنمية التي رصدت لها الدولة مبلغا غير مسبق في التاريخ الكويت لم تستطع الحكومة المضي قدما في تنفيذها لذلك فإن مجلس الأمة المقبل بان يفتح ملف «خطة التنمية» ليري ما تم إنفاقه مقارنة بما تم انجازه، وكيف سيتم استكمال الطريق؟ ان البرلمان المقبل عليه مهام وطنية كبيرة جدا سواء في الرقابة أو التشريع لذا فعود على بدء أقول للجميع: أسنوا الاختيار فالكويت تنتظر فزعتكم.

المشاركة الشعبية في الاقتراع؟

● أتوقع أن تكون في حدود 45٪ وربما أكثر فالساحة الآن مهياة جدا عن العام الماضي، فحكم المحكمة الدستورية جاء شافيا وذلك بتحسين مرسوم الصوت الواحد والذي كان البعض يعتقدون أن هناك شبهة دستورية تشويه، وفي الحقيقة فإن القضاء الكويتي شامخ بمعنى الكلمة وإذا قال قولا فهو قول فصل يستند إلى صحيح الدستور وعلينا جميعا أن نحترم أحكام القضاء ولا يجوز أن نهمل ونصق لها عندما تأتي على هوانا ثم نعود وننتقمها إن لم توافق هوانا فهذه ليست ديموقراطية.

لكن هل تعتقد أن الصوت الواحد هو النظام الانتخابي الأمثل؟

● وان لم يكن الأمثل، إلا أننا إمام انتخابات بموجب خمس دوائر وصوت واحد للناخب فيها والمحكمة الدستورية تصنتح مرسوم الصوت الواحد ولا بديل ذلك تم لنواب مجلس الأمة المقبل أن يتدارسوا الأنظمة الانتخابية التي مررنا بها كلها وجربناها ونعدد إيجابيات وسلبيات كل نظام على حدة ثم نتحاور في شأن النظام الأفضل الذي يتضمن في الكويت ونقره بحيث تضمن الاستقرار للساحة السياسية وكفانا ما عانينا طوال الفترة الماضية من مجالس تعرضت للحل وأخرى أبطلتها المحكمة الدستورية وبالعودة إلى الوراء فنسجد أنه لم يكمل أي مجلس مدته القانونية سوى مجلسي 1992 و1996، لقد سئنا هذه الاستقرار يتيح لنا أن نزيد بلدنا وأن ندير عجلة التنمية في ربوعه، ما سبب حالة عدم الاستقرار السياسي التي عانينا منها وأدت إلى حل أو بطلان معظم مجالس الأمة منذ التحرير حتى الآن؟ السبب عدم وجود تعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما أن حالة الحراك

كيفية السبيل نحو إحداث تعاون حقيقي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؟

● الأصل في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، أن يكون هناك تعاون قائم ومفيد ومثمر لكن صخب الحياة السياسية في بلدنا جعل هذا التعاون من الاستثناء وباتت القاعدة أن يسود التوتر والتلاسن والتجاذب والتباين في وجهات النظر بين الطرفين وتحول الأمر إلى صراع بسبب مصالح أتية وشخصية تم تصور إلى أن أصبحنا نرى تصفية حسابات على الساحة السياسية وعليه يمكن القول أن صدورنا قد ضاقت ببعضنا البعض فقلت إنجازاتنا وتوقفت التنمية في بلدنا والان فإن الطريق نحو إحداث تعاون حقيقي ومثمر بين السلطتين هو أن يحسن الناس اختيار نوابهم فيوصلون الكفا والأقدر على إعلاء شأن الكويت وتحري مصلحتها في شتى المواقف، كما لابد أن يتم تشكيل حكومة تكنوقراط يكون أعضاؤها يشكل جيد ومستعدين للإدارة بشكل جيد ولا يتهبوا منها تحت أي ذريعة، ولا بد أن يأتي التشكيل لا مجاملة فيه لهذه القبيلة أو تلك ولا كوتة فيه لأي مجموعة أو تيار، مع مراعاة أن يأتي الفريق الوزاري منسجما ومتناغما لكي يكون قادرا على التضامن بمعناه الشامل لا مجرد التضامن عند التصويت على المواقف السياسية.

كيفية السبيل نحو إحداث تعاون حقيقي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؟

● الأصل في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، أن يكون هناك تعاون قائم ومفيد ومثمر لكن صخب الحياة السياسية في بلدنا جعل هذا التعاون من الاستثناء وباتت القاعدة أن يسود التوتر والتلاسن والتجاذب والتباين في وجهات النظر بين الطرفين وتحول الأمر إلى صراع بسبب مصالح أتية وشخصية تم تصور إلى أن أصبحنا نرى تصفية حسابات على الساحة السياسية وعليه يمكن القول أن صدورنا قد ضاقت ببعضنا البعض فقلت إنجازاتنا وتوقفت التنمية في بلدنا والان فإن الطريق نحو إحداث تعاون حقيقي ومثمر بين السلطتين هو أن يحسن الناس اختيار نوابهم فيوصلون الكفا والأقدر على إعلاء شأن الكويت وتحري مصلحتها في شتى المواقف، كما لابد أن يتم تشكيل حكومة تكنوقراط يكون أعضاؤها يشكل جيد ومستعدين للإدارة بشكل جيد ولا يتهبوا منها تحت أي ذريعة، ولا بد أن يأتي التشكيل لا مجاملة فيه لهذه القبيلة أو تلك ولا كوتة فيه لأي مجموعة أو تيار، مع مراعاة أن يأتي الفريق الوزاري منسجما ومتناغما لكي يكون قادرا على التضامن بمعناه الشامل لا مجرد التضامن عند التصويت على المواقف السياسية.

كيفية السبيل نحو إحداث تعاون حقيقي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؟

● الأصل في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، أن يكون هناك تعاون قائم ومفيد ومثمر لكن صخب الحياة السياسية في بلدنا جعل هذا التعاون من الاستثناء وباتت القاعدة أن يسود التوتر والتلاسن والتجاذب والتباين في وجهات النظر بين الطرفين وتحول الأمر إلى صراع بسبب مصالح أتية وشخصية تم تصور إلى أن أصبحنا نرى تصفية حسابات على الساحة السياسية وعليه يمكن القول أن صدورنا قد ضاقت ببعضنا البعض فقلت إنجازاتنا وتوقفت التنمية في بلدنا والان فإن الطريق نحو إحداث تعاون حقيقي ومثمر بين السلطتين هو أن يحسن الناس اختيار نوابهم فيوصلون الكفا والأقدر على إعلاء شأن الكويت وتحري مصلحتها في شتى المواقف، كما لابد أن يتم تشكيل حكومة تكنوقراط يكون أعضاؤها يشكل جيد ومستعدين للإدارة بشكل جيد ولا يتهبوا منها تحت أي ذريعة، ولا بد أن يأتي التشكيل لا مجاملة فيه لهذه القبيلة أو تلك ولا كوتة فيه لأي مجموعة أو تيار، مع مراعاة أن يأتي الفريق الوزاري منسجما ومتناغما لكي يكون قادرا على التضامن بمعناه الشامل لا مجرد التضامن عند التصويت على المواقف السياسية.

كيفية السبيل نحو إحداث تعاون حقيقي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؟

● الأصل في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، أن يكون هناك تعاون قائم ومفيد ومثمر لكن صخب الحياة السياسية في بلدنا جعل هذا التعاون من الاستثناء وباتت القاعدة أن يسود التوتر والتلاسن والتجاذب والتباين في وجهات النظر بين الطرفين وتحول الأمر إلى صراع بسبب مصالح أتية وشخصية تم تصور إلى أن أصبحنا نرى تصفية حسابات على الساحة السياسية وعليه يمكن القول أن صدورنا قد ضاقت ببعضنا البعض فقلت إنجازاتنا وتوقفت التنمية في بلدنا والان فإن الطريق نحو إحداث تعاون حقيقي ومثمر بين السلطتين هو أن يحسن الناس اختيار نوابهم فيوصلون الكفا والأقدر على إعلاء شأن الكويت وتحري مصلحتها في شتى المواقف، كما لابد أن يتم تشكيل حكومة تكنوقراط يكون أعضاؤها يشكل جيد ومستعدين للإدارة بشكل جيد ولا يتهبوا منها تحت أي ذريعة، ولا بد أن يأتي التشكيل لا مجاملة فيه لهذه القبيلة أو تلك ولا كوتة فيه لأي مجموعة أو تيار، مع مراعاة أن يأتي الفريق الوزاري منسجما ومتناغما لكي يكون قادرا على التضامن بمعناه الشامل لا مجرد التضامن عند التصويت على المواقف السياسية.

كيفية السبيل نحو إحداث تعاون حقيقي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؟

● الأصل في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، أن يكون هناك تعاون قائم ومفيد ومثمر لكن صخب الحياة السياسية في بلدنا جعل هذا التعاون من الاستثناء وباتت القاعدة أن يسود التوتر والتلاسن والتجاذب والتباين في وجهات النظر بين الطرفين وتحول الأمر إلى صراع بسبب مصالح أتية وشخصية تم تصور إلى أن أصبحنا نرى تصفية حسابات على الساحة السياسية وعليه يمكن القول أن صدورنا قد ضاقت ببعضنا البعض فقلت إنجازاتنا وتوقفت التنمية في بلدنا والان فإن الطريق نحو إحداث تعاون حقيقي ومثمر بين السلطتين هو أن يحسن الناس اختيار نوابهم فيوصلون الكفا والأقدر على إعلاء شأن الكويت وتحري مصلحتها في شتى المواقف، كما لابد أن يتم تشكيل حكومة تكنوقراط يكون أعضاؤها يشكل جيد ومستعدين للإدارة بشكل جيد ولا يتهبوا منها تحت أي ذريعة، ولا بد أن يأتي التشكيل لا مجاملة فيه لهذه القبيلة أو تلك ولا كوتة فيه لأي مجموعة أو تيار، مع مراعاة أن يأتي الفريق الوزاري منسجما ومتناغما لكي يكون قادرا على التضامن بمعناه الشامل لا مجرد التضامن عند التصويت على المواقف السياسية.

كيفية السبيل نحو إحداث تعاون حقيقي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؟

● الأصل في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، أن يكون هناك تعاون قائم ومفيد ومثمر لكن صخب الحياة السياسية في بلدنا جعل هذا التعاون من الاستثناء وباتت القاعدة أن يسود التوتر والتلاسن والتجاذب والتباين في وجهات النظر بين الطرفين وتحول الأمر إلى صراع بسبب مصالح أتية وشخصية تم تصور إلى أن أصبحنا نرى تصفية حسابات على الساحة السياسية وعليه يمكن القول أن صدورنا قد ضاقت ببعضنا البعض فقلت إنجازاتنا وتوقفت التنمية في بلدنا والان فإن الطريق نحو إحداث تعاون حقيقي ومثمر بين السلطتين هو أن يحسن الناس اختيار نوابهم فيوصلون الكفا والأقدر على إعلاء شأن الكويت وتحري مصلحتها في شتى المواقف، كما لابد أن يتم تشكيل حكومة تكنوقراط يكون أعضاؤها يشكل جيد ومستعدين للإدارة بشكل جيد ولا يتهبوا منها تحت أي ذريعة، ولا بد أن يأتي التشكيل لا مجاملة فيه لهذه القبيلة أو تلك ولا كوتة فيه لأي مجموعة أو تيار، مع مراعاة أن يأتي الفريق الوزاري منسجما ومتناغما لكي يكون قادرا على التضامن بمعناه الشامل لا مجرد التضامن عند التصويت على المواقف السياسية.

كيفية السبيل نحو إحداث تعاون حقيقي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؟

● الأصل في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، أن يكون هناك تعاون قائم ومفيد ومثمر لكن صخب الحياة السياسية في بلدنا جعل هذا التعاون من الاستثناء وباتت القاعدة أن يسود التوتر والتلاسن والتجاذب والتباين في وجهات النظر بين الطرفين وتحول الأمر إلى صراع بسبب مصالح أتية وشخصية تم تصور إلى أن أصبحنا نرى تصفية حسابات على الساحة السياسية وعليه يمكن القول أن صدورنا قد ضاقت ببعضنا البعض فقلت إنجازاتنا وتوقفت التنمية في بلدنا والان فإن الطريق نحو إحداث تعاون حقيقي ومثمر بين السلطتين هو أن يحسن الناس اختيار نوابهم فيوصلون الكفا والأقدر على إعلاء شأن الكويت وتحري مصلحتها في شتى المواقف، كما لابد أن يتم تشكيل حكومة تكنوقراط يكون أعضاؤها يشكل جيد ومستعدين للإدارة بشكل جيد ولا يتهبوا منها تحت أي ذريعة، ولا بد أن يأتي التشكيل لا مجاملة فيه لهذه القبيلة أو تلك ولا كوتة فيه لأي مجموعة أو تيار، مع مراعاة أن يأتي الفريق الوزاري منسجما ومتناغما لكي يكون قادرا على التضامن بمعناه الشامل لا مجرد التضامن عند التصويت على المواقف السياسية.

كيفية السبيل نحو إحداث تعاون حقيقي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؟

● الأصل في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، أن يكون هناك تعاون قائم ومفيد ومثمر لكن صخب الحياة السياسية في بلدنا جعل هذا التعاون من الاستثناء وباتت القاعدة أن يسود التوتر والتلاسن والتجاذب والتباين في وجهات النظر بين الطرفين وتحول الأمر إلى صراع بسبب مصالح أتية وشخصية تم تصور إلى أن أصبحنا نرى تصفية حسابات على الساحة السياسية وعليه يمكن القول أن صدورنا قد ضاقت ببعضنا البعض فقلت إنجازاتنا وتوقفت التنمية في بلدنا والان فإن الطريق نحو إحداث تعاون حقيقي ومثمر بين السلطتين هو أن يحسن الناس اختيار نوابهم فيوصلون الكفا والأقدر على إعلاء شأن الكويت وتحري مصلحتها في شتى المواقف، كما لابد أن يتم تشكيل حكومة تكنوقراط يكون أعضاؤها يشكل جيد ومستعدين للإدارة بشكل جيد ولا يتهبوا منها تحت أي ذريعة، ولا بد أن يأتي التشكيل لا مجاملة فيه لهذه القبيلة أو تلك ولا كوتة فيه لأي مجموعة أو تيار، مع مراعاة أن يأتي الفريق الوزاري منسجما ومتناغما لكي يكون قادرا على التضامن بمعناه الشامل لا مجرد التضامن عند التصويت على المواقف السياسية.

كيفية السبيل نحو إحداث تعاون حقيقي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؟

● الأصل في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، أن يكون هناك تعاون قائم ومفيد ومثمر لكن صخب الحياة السياسية في بلدنا جعل هذا التعاون من الاستثناء وباتت القاعدة أن يسود التوتر والتلاسن والتجاذب والتباين في وجهات النظر بين الطرفين وتحول الأمر إلى صراع بسبب مصالح أتية وشخصية تم تصور إلى أن أصبحنا نرى تصفية حسابات على الساحة السياسية وعليه يمكن القول أن صدورنا قد ضاقت ببعضنا البعض فقلت إنجازاتنا وتوقفت التنمية في بلدنا والان فإن الطريق نحو إحداث تعاون حقيقي ومثمر بين السلطتين هو أن يحسن الناس اختيار نوابهم فيوصلون الكفا والأقدر على إعلاء شأن الكويت وتحري مصلحتها في شتى المواقف، كما لابد أن يتم تشكيل حكومة تكنوقراط يكون أعضاؤها يشكل جيد ومستعدين للإدارة بشكل جيد ولا يتهبوا منها تحت أي ذريعة، ولا بد أن يأتي التشكيل لا مجاملة فيه لهذه القبيلة أو تلك ولا كوتة فيه لأي مجموعة أو تيار، مع مراعاة أن يأتي الفريق الوزاري منسجما ومتناغما لكي يكون قادرا على التضامن بمعناه الشامل لا مجرد التضامن عند التصويت على المواقف السياسية.

كيفية السبيل نحو إحداث تعاون حقيقي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؟

● الأصل في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، أن يكون هناك تعاون قائم ومفيد ومثمر لكن صخب الحياة السياسية في بلدنا جعل هذا التعاون من الاستثناء وباتت القاعدة أن يسود التوتر والتلاسن والتجاذب والتباين في وجهات النظر بين الطرفين وتحول الأمر إلى صراع بسبب مصالح أتية وشخصية تم تصور إلى أن أصبحنا نرى تصفية حسابات على الساحة السياسية وعليه يمكن القول أن صدورنا قد ضاقت ببعضنا البعض فقلت إنجازاتنا وتوقفت التنمية في بلدنا والان فإن الطريق نحو إحداث تعاون حقيقي ومثمر بين السلطتين هو أن يحسن الناس اختيار نوابهم فيوصلون الكفا والأقدر على إعلاء شأن الكويت وتحري مصلحتها في شتى المواقف، كما لابد أن يتم تشكيل حكومة تكنوقراط يكون أعضاؤها يشكل جيد ومستعدين للإدارة بشكل جيد ولا يتهبوا منها تحت أي ذريعة، ولا بد أن يأتي التشكيل لا مجاملة فيه لهذه القبيلة أو تلك ولا كوتة فيه لأي مجموعة أو تيار، مع مراعاة أن يأتي الفريق الوزاري منسجما ومتناغما لكي يكون قادرا على التضامن بمعناه الشامل لا مجرد التضامن عند التصويت على المواقف السياسية.

كيفية السبيل نحو إحداث تعاون حقيقي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؟

● الأصل في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، أن يكون هناك تعاون قائم ومفيد ومثمر لكن صخب الحياة السياسية في بلدنا جعل هذا التعاون من الاستثناء وباتت القاعدة أن يسود التوتر والتلاسن والتجاذب والتباين في وجهات النظر بين الطرفين وتحول الأمر إلى صراع بسبب مصالح أتية وشخصية تم تصور إلى أن أصبحنا نرى تصفية حسابات على الساحة السياسية وعليه يمكن القول أن صدورنا قد ضاقت ببعضنا البعض فقلت إنجازاتنا وتوقفت التنمية في بلدنا والان فإن الطريق نحو إحداث تعاون حقيقي ومثمر بين السلطتين هو أن يحسن الناس اختيار نوابهم فيوصلون الكفا والأقدر على إعلاء شأن الكويت وتحري مصلحتها في شتى المواقف، كما لابد أن يتم تشكيل حكومة تكنوقراط يكون أعضاؤها يشكل جيد ومستعدين للإدارة بشكل جيد ولا يتهبوا منها تحت أي ذريعة، ولا بد أن يأتي التشكيل لا مجاملة فيه لهذه القبيلة أو تلك ولا كوتة فيه لأي مجموعة أو تيار، مع مراعاة أن يأتي الفريق الوزاري منسجما ومتناغما لكي يكون قادرا على التضامن بمعناه الشامل لا مجرد التضامن عند التصويت على المواقف السياسية.

كيفية السبيل نحو إحداث تعاون حقيقي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؟

● الأصل في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، أن يكون هناك تعاون قائم ومفيد ومثمر لكن صخب الحياة السياسية في بلدنا جعل هذا التعاون من الاستثناء وباتت القاعدة أن يسود التوتر والتلاسن والتجاذب والتباين في وجهات النظر بين الطرفين وتحول الأمر إلى صراع بسبب مصالح أتية وشخصية تم تصور إلى أن أصبحنا نرى تصفية حسابات على الساحة السياسية وعليه يمكن القول أن صدورنا قد ضاقت ببعضنا البعض فقلت إنجازاتنا وتوقفت التنمية في بلدنا والان فإن الطريق نحو إحداث تعاون حقيقي ومثمر بين السلطتين هو أن يحسن الناس اختيار نوابهم فيوصلون الكفا والأقدر على إعلاء شأن الكويت وتحري مصلحتها في شتى المواقف، كما لابد أن يتم تشكيل حكومة تكنوقراط يكون أعضاؤها يشكل جيد ومستعدين للإدارة بشكل جيد ولا يتهبوا منها تحت أي ذريعة، ولا بد أن يأتي التشكيل لا مجاملة فيه لهذه القبيلة أو تلك ولا كوتة فيه لأي مجموعة أو تيار، مع مراعاة أن يأتي الفريق الوزاري منسجما ومتناغما لكي يكون قادرا على التضامن بمعناه الشامل لا مجرد التضامن عند التصويت على المواقف السياسية.

رغم إنهاء كثير من المقاطعين لمقاطعتهم الانتخابات إلا أن هناك من يتوقعون أن تكون نسبة الإقبال على الاقتراع متدنية بسبب الصوم وظروف شهر رمضان؟

● شهر رمضان هو أفضل شهور العام على الإطلاق، وليس هناك من شهر يوازيه أو يساويه في بركاته وروحانياته والمسلم عادة ما يكون في أشد حالات الصفاء الذهني خلال هذا الشهر المبارك والمسلمون الأوائل حاربوا وانتصروا في شهر رمضان الكريم كما حاربوا في العصر الحديث وعبروا قناة السويس وحطسوا خط بارليف وهم صامون مرددين: الله أكبر، الله أكبر، إن أي عمل دون الحرب يهون وشهر رمضان لم يكن مدعاة للكسل ولكننا نحن الذين حولنا إلى شهر مصارف استثنائية ومسلمات فنية ويات الكثيرون منا يأخذون إجازاتهم السنوية خلاله لكي يسسهروا الليل أمام شاشة التلفزيون ويناموا بالنهار، ومن ناحية أخرى فإن الاقتراع يوم 27 يوليو الجاري إنما هو عمل وطني في المقام الأول وشريعتنا السخاء تاملنا بان نؤدي واجبنا تجاه الوطن عموما وعليه، فمن حق الكويت علينا التي أعطتنا الكثير أن نشارك في الاقتراع بكثافة ولا نتذرع بالصوم فالوطن ينتظر منا الكثير، ومهما قدمنا له فلن نقدم سوى أقل القليل، وعلينا جميعا أن نحسن اختيار النواب لأننا باختيارنا إنما نرسم خطوط المستقبل الذي نملك كل الإمكانيات لكي يكون مستقبلا زاهرا شريطة أن تستقر الساحة السياسية ويحدث التعاون المأمول بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

كيف السبيل نحو إحداث تعاون حقيقي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؟

● الأصل في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، أن يكون هناك تعاون قائم ومفيد ومثمر لكن صخب الحياة السياسية في بلدنا جعل هذا التعاون من الاستثناء وباتت القاعدة أن يسود التوتر والتلاسن والتجاذب والتباين في وجهات النظر بين الطرفين وتحول الأمر إلى صراع بسبب مصالح أتية وشخصية تم تصور إلى أن أصبحنا نرى تصفية حسابات على الساحة السياسية وعليه يمكن القول أن صدورنا قد ضاقت ببعضنا البعض فقلت إنجازاتنا وتوقفت التنمية في بلدنا والان فإن الطريق نحو إحداث تعاون حقيقي ومثمر بين السلطتين هو أن يحسن الناس اختيار نوابهم فيوصلون الكفا والأقدر على إعلاء شأن الكويت وتحري مصلحتها في شتى المواقف، كما لابد أن يتم تشكيل حكومة تكنوقراط يكون أعضاؤها يشكل جيد ومستعدين للإدارة بشكل جيد ولا يتهبوا منها تحت أي ذريعة، ولا بد أن يأتي التشكيل لا مجاملة فيه لهذه القبيلة أو تلك ولا كوتة فيه لأي مجموعة أو تيار، مع مراعاة أن يأتي الفريق الوزاري منسجما ومتناغما لكي يكون قادرا على التضامن بمعناه الشامل لا مجرد التضامن عند التصويت على المواقف السياسية.

كيفية السبيل نحو إحداث تعاون حقيقي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؟

● الأصل في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، أن يكون هناك تعاون قائم ومفيد ومثمر لكن صخب الحياة السياسية في بلدنا جعل هذا التعاون من الاستثناء وباتت القاعدة أن يسود التوتر والتلاسن والتجاذب والتباين في وجهات النظر بين الطرفين وتحول الأمر إلى صراع بسبب مصالح أتية وشخصية تم تصور إلى أن أصبحنا نرى تصفية حسابات على الساحة السياسية وعليه يمكن القول أن صدورنا قد ضاقت ببعضنا البعض فقلت إنجازاتنا وتوقفت التنمية في بلدنا والان فإن الطريق نحو إحداث تعاون حقيقي ومثمر بين السلطتين هو أن يحسن الناس اختيار نوابهم فيوصلون الكفا والأقدر على إعلاء شأن الكويت وتحري مصلحتها في شتى المواقف، كما لابد أن يتم تشكيل حكومة تكنوقراط يكون أعضاؤها يشكل جيد ومستعدين للإدارة بشكل جيد ولا يتهبوا منها تحت أي ذريعة، ولا بد أن يأتي التشكيل لا مجاملة فيه لهذه القبيلة أو تلك ولا كوتة فيه لأي مجموعة أو تيار، مع مراعاة أن يأتي الفريق الوزاري منسجما ومتناغما لكي يكون قادرا على التضامن بمعناه الشامل لا مجرد التضامن عند التصويت على المواقف السياسية.